31 يناير 2023
مُقدَّم من: لجنة الإدارة بمعاهدة تجارة الأسلحة

الأصل: الإنجليزية

ورقة معلومات أساسية
مسودة عناصر للنظر فيها: مراجعة برنامج العمل الخاص بمعاهدة تجارة الأسلحة

خلفية

1. كلّف المؤتمر الثامن للدول الأطراف (CSP8) لمعاهدة تجارة الأسلحة (ATT) الذي عُقد في الفترة من 22 إلى 26 أغسطس 2022 "لجنة الإدارة بمراجعة برنامج عمل معاهدة تجارة الأسلحة، بالتشاور مع الدول الأطراف والدول المُوقِّعة، وتقديم اقتراح إلى المؤتمر التاسع للدول الأطراف لاتخاذ قرار بشأنه. عند الاضطلاع بهذه المهمة، تُوجّه لجنة الإدارة لمراعاة ما يلي: الأهداف المُتوقّعة لعالمية معاهدة تجارة الأسلحة وتنفيذها؛ وتحسين عمليات الدعم الداخلي لمعاهدة تجارة الأسلحة للوصول إلى الوضع الأمثل؛ والكفاءة المالية المتوقعة؛ والوضع الحالي للجدول الزملي لنزع السلاح."

2. أعدت لجنة الإدارة ورقة المعلومات الأساسية هذه لدعم مداولاتها الداخلية وتيسير المشاورات مع الدول الأطراف والدول المُوقِّعة وكذلك أصحاب المصلحة الآخرين في معاهدة تجارة الأسلحة بشأن مهمة مراجعة كفاءة برنامج عمل معاهدة تجارة الأسلحة. وفي هذا الصدد، توضِّح ورقة المعلومات الأساسية نهج لجنة الإدارة تجاه المهمة وتسلط الضوء على بعض العناصر التي تود اللجنة تقييمها في إطار سعيها لإعداد مشروع مقترح للمؤتمر التاسع للدول الأطراف (CSP9) لدراسته واتخاذ قرار بشأنه.

العناصر المطلوب النظر فيها

3. يُوجِّه قرار المؤتمر الثامن للدول الأطراف (CSP8) المشار إليه في الفقرة 1 أعلاه لجنة الإدارة إلى النظر في العوامل المختلفة عند مراجعة برنامج عمل معاهدة تجارة الأسلحة. ووفقًا لهذا التوجيه، تود لجنة الإدارة عرض البنود أدناه باعتبارها بعضًا من عناصر مشروع المقترح للنظر فيها أثناء عمل اللجنة.

الاعتبارات وراء العملية التحضيرية غير الرسمية الحالية لمعاهدة تجارة الأسلحة

4. اعتُمدت المعاهدة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2 أبريل 2013 ودخلت حيز النفاذ في 24 ديسمبر 2014. ركّز المؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة (CSP1) الذي عُقد في الفترة من 24 إلى 27 أغسطس 2015 بشكل أساسي على إنشاء إطار مؤسسي وأساليب عمل لدعم عملية معاهدة تجارة الأسلحة الجديدة. شمل ذلك تحديد جنيف مقرّاً لأمانة معاهدة تجارة الأسلحة وإنشاء أمانة معاهدة تجارة الأسلحة لأداء وظائف محددة منصوص عليها في المادة 18 من المعاهدة. علاوةً على ذلك، أنشأ المؤتمر الأول للدول الأطراف (CSP1) أيضًا بعض الهيئات الفرعية لمعاهدة تجارة الأسلحة وشرَع في العمليات التحضيرية الإدارية وغير الرسمية للمعاهدة.

5. أُنشئت العملية التحضيرية غير الرسمية الحالية، بما في ذلك اجتماعات مجموعات العمل، بهدف دعم الأولويات التالية ذات الأولوية لمعاهدة تجارة الأسلحة: أ) عالمية المعاهدة والمُتوخّاة في قسم الديباجة والمادة 17(4)(ب) من المعاهدة، و ب) التنفيذ الفعال للمعاهدة على المستوى الوطني والمُتوخّى في مختلف مواد المعاهدة التي تركّز على التنفيذ. بالإضافة إلى ذلك، أُنشئت العملية التحضيرية غير الرسمية الحالية لدعم مؤتمرات الدول الأطراف (CSPs) في الوفاء بمسؤولياتها الإلزامية المنصوص عليها في المادة 17 من المعاهدة، ولا سيما: أ) استعراض تنفيذ هذه المعاهدة، بما في ذلك التطورات في مجال الأسلحة التقليدية؛ ب) النظر في التوصيات واعتمادها فيما يتعلق بتنفيذ وتشغيل هذه المعاهدة، ولا سيما تعزيز عالميتها؛ ج) النظر في التعديلات على هذه المعاهدة وفقا للمادة 20؛ د) النظر في القضايا الناشئة عن تفسير هذه المعاهدة.

6. لتفعيل الإطار المؤسسي الجديد لمعاهدة تجارة الأسلحة والعملية الداعمة لأولويات معاهدة تجارة الأسلحة ومسؤوليات مؤتمر الدول الأطراف (CSP) الموضحة أعلاه، تم الالتزام بالموارد المالية وغيرها من الموارد بما في ذلك الوقت للعملية. كان الافتراض العملي في ذلك الحين هو أن الإطار المؤسسي والعملية لمعاهدة تجارة الأسلحة والمزودين بالموارد الكافية كانا ضروريّين لإعطاء زخم لإطار معاهدة تجارة الأسلحة الجديد لدعم تحقيق أهداف العالمية والتنفيذ المتوقعة للمعاهدة.

7. من خلال مراجعة التفكير والافتراضات وراء العملية التحضيرية غير الرسمية الحالية لمعاهدة تجارة الأسلحة، تضمّنت الأسئلة التي يجب مراعاتها ما يلي:

أ. هل استقر الإطار المؤسسي والعملية لمعاهدة تجارة الأسلحة ونضجا بشكل كافٍ في الفترة الفاصلة (2016 - 2022)؟

ب. هل تغيرت أولويات وأهداف معاهدة تجارة الأسلحة بشأن عالمية المعاهدة وتنفيذها؟

ج. هل نحتاج إلى مراجعة حجم جهد معاهدة تجارة الأسلحة بما في ذلك الموارد المخصّصة لدعم حجم الجهد هذا، وإذا كان الأمر كذلك، فما هي العناصر التي تستحق الاهتمام؟

د. هل برنامج العمل الحالي لمعاهدة تجارة الأسلحة قابل للاستدامة؟

هـ. هل توجد أي تدابير للكفاءة يمكن تنفيذها في تصميم أو ممارسة برنامج العمل الحالي لمعاهدة تجارة الأسلحة؟

و. هل يمكن تحسين الإطار المؤسسي الحالي لمعاهدة تجارة الأسلحة؟

ز. هل تُوفّر الشروط المرجعية لمجموعات العمل في معاهدة تجارة الأسلحة المرونة؟ وإلى أي مدى؟

التقدم والفوائد المترتبة على عملية معاهدة تجارة الأسلحة حتى الآن

8. منذ إنشاء وتفعيل الإطار المؤسسي والعملية الحاليين لمعاهدة تجارة الأسلحة في الفترة 2017/2016، قُدِّر أنه تم إحراز تقدم إيجابي وتحققت إنجازات يمكن إثباتها، كما هو مُوضّح أدناه:

أ. إنشاء منصة لإجراء مشاورات شاملة كُلّياً وشفافة بين أصحاب المصلحة في معاهدة تجارة الأسلحة.

ب. إنشاء منصة مستمرة لتبادل المعلومات حول التنفيذ العملي لمعاهدة تجارة الأسلحة على المستوى الوطني.

ج. إنتاج سلسلة من أدوات المساعدة والوثائق التوجيهية لدعم الجهود التي تبذلها الدول لتنفيذ المعاهدة على المستوى الوطني.

د. خلق بيئة تُزرع فيها الثقة والإجماع بين أصحاب المصلحة في معاهدة تجارة الأسلحة.

هـ. خلق مناخ يدعم اليقين والقدرة على التنبؤ وتبنّي نتائج المؤتمرات.

و. إنشاء منصة للمُساءلة المستمرة للهيئات الفرعية للمعاهدة وهياكلها وشاغلي المناصب فيها.

ز. خلق زخم مستمر لمعاهدة تجارة الأسلحة يدعم صورة المعاهدة.

9. عند تقييم مدى كفاية التقدم من عدمه وفوائد عملية معاهدة تجارة الأسلحة حتى الآن، يمكن النظر في الأسئلة التالية:

أ. هل تقدُّم معاهدة تجارة الأسلحة الذي نوقش أعلاه كافٍ؟

ب. هل ينبغي الحفاظ على الفوائد والتقدم المُبيَّنين أعلاه؟

ج. هل ينبغي تخفيض الفوائد والتقدم المبيَّنين أعلاه، إذا كان الأمر كذلك، فما هي العناصر وإلى أي مدى؟

د. هل يمكن الحفاظ على الفوائد والتقدم المذكورين أعلاه من خلال عملية وبرنامج عمل مختلفين لمعاهدة تجارة الأسلحة؟

هـ. هل نحتاج إلى مراجعة تأثير مُخرجات عملية معاهدة تجارة الأسلحة الحالية؟

التحديات الناشئة لعملية معاهدة تجارة الأسلحة وبرنامج عملها

10. تشكِّل التغيّرات المستمرة في البيئة الاستراتيجية تحدياتٍ أمام تنفيذ عملية معاهدة تجارة الأسلحة وبرنامج عملها. بعض التحديات الناشئة ذات أصل خارجي، بينما ينبع البعض الآخر من داخل عملية معاهدة تجارة الأسلحة. يؤثر أصل التحديات الناشئة على قدرة عملية معاهدة تجارة الأسلحة على التأثير في مثل هذه التحديات.

11. شهد الماضي القريب تغيّراً في تشكيل الجدول الزمني لنزع السلاح عمّا كان عليه في الفترة 2016/2017 عندما وُضع تصور لعملية معاهدة تجارة الأسلحة وبرنامج عملها. لقد تعقّد الجدول الزمني لنزع السلاح بسبب زيادة عدد المعاهدات/ الاتفاقيات والعمليات التي يتعين على الوفود خدمتها، على سبيل المثال، معاهدة حظر الأسلحة النووية (**TPNW**) وعملية الذخيرة التقليدية.

12. يؤثر الانكماش الاقتصادي العالمي على قدرات الوفود المختلفة. ونتيجةً لذلك، شهدت بعض الوفود انخفاضًا في قدرة موظفي البعثات والعواصم الذين يتعاملون مع معاهدة تجارة الأسلحة واتفاقيات وعمليات نزع السلاح الأخرى.

13. يُشكِّل الوضع المالي غير الملائم لمعاهدة تجارة الأسلحة تحديًا عمليًا لاستدامة عملية وبرنامج عمل معاهدة تجارة الأسلحة. نشأ هذا الوضع عن تأخر المساهمات المالية و/ أو عدم دفعها. من الناحية العملية، يتراكم العجز لدى معاهدة تجارة الأسلحة، في المتوسط، بنسبة 8% سنوياً. بلغ العجز المالي المتراكم حتى الآن نصف مليون دولار أمريكي وهو آخذٌ في الازدياد. تشمل النتيجة المباشرة لعدم دفع المساهمات المالية تحدياتٍ في السيولة والتدفقات النقدية، ما يضُرّ بتنفيذ العمل المخطط لمعاهدة تجارة الأسلحة بما في ذلك عقد الاجتماعات.

14. عند تقييم تأثير التحديات الناشئة على عملية وبرنامج عمل معاهدة تجارة الأسلحة، يمكن النظر في الأسئلة التالية:

أ. هل يمكن أن تؤثر عملية معاهدة تجارة الأسلحة على التحديات الخارجية الناشئة الموضحة أعلاه؟

ب. هل يمكن أن تؤثر عملية معاهدة تجارة الأسلحة على التحدي الداخلي الناشئ الموضح أعلاه؟

ج. إذا لم تستطع عملية معاهدة تجارة الأسلحة التأثير على أثر التحديات الناشئة التي نوقشت أعلاه، فهل ينبغي مراجعة برنامج عمل معاهدة تجارة الأسلحة، وإذا كان الأمر كذلك، فما هي العناصر؟

خيارات بديلة للنظر فيها

15. قد تستلزم مراجعة الإطار والعملية المؤسسية لمعاهدة تجارة الأسلحة، بما في ذلك برنامج عمل معاهدة تجارة الأسلحة، إعادة التفكير في بعض عناصر العمل من حيث التصميم و/ أو التنفيذ. لتسهيل هذه العملية، من المهم تقييم ما إذا كانت هناك خيارات وأساليب عمل يمكن تقديمها كبدائل عملية للترتيبات الحالية.

16. فيما يلي بعض البدائل العملية التي يمكن أخذها في الاعتبار لتقييم الجدوى والكفاءة:

أ. تقليل عدد الاجتماعات التحضيرية.

ب. تقليل عدد أيام الاجتماعات التحضيرية.

ج. تقليل عدد اجتماعات مجموعات العمل.

د. تقليل عدد أيام اجتماعات مجموعات العمل.

هـ. إعادة تشكيل مجموعات العمل الحالية وأساليب العمل.

و. إعادة النظر في شكل الاجتماعات (أي الاجتماعات الشخصية، والاجتماعات المختلطة، والاجتماعات الافتراضية).

ز. المزيد من التطوير والاستخدام لمنصة تبادل المعلومات، المدرجة حاليًا ضمن المنطقة المحظورة من موقع معاهدة تجارة الأسلحة على الإنترنت.

ح. النظر في اجتماعات إقليمية أو غيرها من الاجتماعات لمجموعات أصغر.

***